

أردوغان يستبق الضغوط الأميركية بالترويج لحملة إصلاحات

الكونغرس الأميركي يدعو لمحاسبة تركيا على انتهاكات حقوق الإنسان



تركيا ضمن أسوأ دول العالم في حقوق الإنسان

كانوا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة أو يقضون أحكاما بتهمة الإرهاب بسبب عملهم الصحفي. ووفقا لتقرير مراقبة وسائل الإعلام السنوي لجمعية الصحفيين التركية، يُحاكم واحد من كل ستة صحفيين في تركيا. ومنذ عام 2016، تم إغلاق ما لا يقل عن 160 منفا إعلاميا. ويطالب مسؤولون أميركيون إدارة بايدن بفرض عقوبات على أي مسؤول تركي يتم تحديده على أنه متورط في انتهاكات حقوق الإنسان أو الفساد، مطالبين بالضغوط على تركيا لإنهاء قانون مكافحة الإرهاب الفضفاض وإنهاء إساءة استخدام الحكومة للمصطلح لإخضاع شعبيها. ويعتبر هؤلاء أن الضغط من أجل إطلاق سراح السجناء السياسيين في ظلبة النضال من أجل الحرية في تركيا.

6000 أكاديمي من وظائفهم بإجراءات موجزة كجزء من حملة تطهير أوسع للمهنيين. وفي هذا العام، اعتقلت تركيا أكثر من 560 طالبا بسبب التظاهر السلمي ضد تعيين أردوغان لرئيس الجامعة الموالي للحكومة، والذي لم يتم انتخابه ولم يستوف المعايير الأكاديمية، في جامعة بوغازيتشي في إسطنبول. وفي السنوات الخمس الماضية، صنفت تركيا باستمرار ضمن أسوأ دول العالم التي تسجن الصحفيين، حيث سجن أكثر من 200 من الصحفيين والعالميين في مجال الإعلام بتهم تتعلق بالإرهاب أو "إهانة الرئيس". وبحلول نهاية عام 2020، وهو العام الذي سجل فيه عدد قياسي من الصحفيين المسجونين في جميع أنحاء العالم، أفادت هيومن رايتس ووتش أن ما يقرب من 87 صحافيا وإعلاميا تركيا

حكومية وقمعت المعارضة السياسية. وحذرت العديد من التقارير الدولية والحقوقية من تبعات التحالف بين الإسلاميين والقوميين في تركيا على الحريات الدينية والثقافية خاصة تجاه الأقلية الكردية التي تعاني من تمييز وتضييق غير مسبوقين. ويعاني المسيحيون والعلويون من تنامي الأفكار القومية والإسلامية المتطرفة وهو ما يهدد وحدة تركيا وأمنها القومي في المنظور المتوسط والبعيد. ويقول مراقبون إن حجم الموارد الحكومية المخصصة للقضاء على حرية التعبير تحت غطاء مكافحة الإرهاب مذهل، حيث حاصرت تركيا 785 أكاديميا بتهمة نشر دعاية إرهابية مجرد توقيعهم خطابا مفتوحا يروج للسلام في جنوب شرق البلاد في عام 2016. ومنذ ذلك الحين، تم فصل حوالي

وفي الأسبوع الماضي، قال بايدن، خلال خطابه في مؤتمر ميونخ للأمن، إن الشراكة مع الحلفاء ستستند إلى الديمقراطية والرؤية التي تدعم سيادة القانون، وليس المعاملات. وأضاف أن النقاش الأساسي حول المستقبل سيكون بين دعاة الاستبداد أولئك الذين يدركون أهمية الديمقراطية في مواجهة التحديات. وهناك خلاف بين تركيا والولايات المتحدة حول سلسلة من القضايا، مثل شراء تركيا لأنظمة أس-400 الروسية ووحدات حماية الشعب الكردية في سوريا. ولم تتطرق الرسالة إلى كل القضايا بين أنقرة وإسطنبول، لكنها سلطت الضوء على سوء معاملة حكومة أردوغان لمواطنيها. وأضافت أنه "منذ سنة 2016، سُجن أو اعتقل أكثر من 80 ألف مواطن تركي وأغلقت أكثر من 1500 منظمة غير

وعدت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بوضع حقوق الإنسان والقضايا الديمقراطية في صميم العلاقات في التعامل مع القادة الأجانب، وهو ما يمثل ضغوطا كبيرة تحاول بعض الحكومات تلافيها عبر الترويج لحزمة إصلاحات.

أنقرة - أطلق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خطة عمل جديدة لرفع معايير حقوق الإنسان في تركيا، بعد أن تلقت أنقرة انتقادات واسعة خاصة من أوروبا والولايات المتحدة، بسبب تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد وتقييد دولة القانون. وتضمن الخطة التي أطلقها أردوغان 11 مبدأ أساسيا و9 أهداف، قائلا "شاركت كافة شرائح المجتمع في الدراسات خلال عملية الإعداد لخطة عمل حقوق الإنسان التي ستطبق في غضون عامين". وأفاد أنه لأجل إعداد هذه الخطة، تم عقد 53 اجتماعا و5 ورش عمل بمشاركة 1571 شخصا، بينهم ممثلو الجماعات غير المسلمة، من أجل خطة عمل حقوق الإنسان التي أعدت من خلال أخذ آراء جميع الشرائح في المجتمع، مضيفا "وخلال هذه المرحلة عمل المحققون والأكاديميون في الخطة نحو ألفين و380 ساعة". وتأتي الخطوة التركية في وقت دعا فيه الكونغرس الأميركي الرئيس بايدن إلى إعادة تقييم علاقات الولايات المتحدة بتركيا ومحاسبتها على انتهاكات حقوق الإنسان.



رجب طيب أردوغان

خطة حقوق الإنسان ستطبق في غضون عامين

وأصدر أكثر من 170 عضوا في الكونغرس رسالة تحت وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن على محاسبة تركيا على "انتهاكها الجسيم لحقوق الإنسان" و"تراجعا للديمقراطية". ويوجه الخطاب شديد اللهجة، الذي صيغ من الحزب الجمهوري والديمقراطي، اتهامات قوية للرئيس التركي وحكومته لممارساتها على مدار ما يقرب من عقدين في السلطة. وأضاف أن حكومة أردوغان تحركت "لإضعاف القضاء التركي وتنصيب حلفاء سياسيين في المناصب العسكرية والاستخباراتية الرئيسية وقمع حرية

العنف في نيجيريا يدفع المدنيين للفرار إلى النيجر

والخدمات الصحية بشكل عاجل. وتعمل المفوضية السامية للاجئين بالتعاون مع السلطات النيجيرية على نقل اللاجئين إلى مواقع أكثر أمانا بعيدا عن الحدود، وفي بلدات تتوفر فيها الخدمات الأساسية والمساعدات.

77 ألف لاجئ نيجيري فروا من الهجمات المتواصلة في شمال غرب البلاد

وتم في هذا السياق نقل 11320 نازحا إلى قرى أخرى منذ أكتوبر 2019. وتتسبب الجماعات المسلحة الناشطة في منطقتي الساحل وبحيرة تشاد، وفقاً للأمم المتحدة، بإحدى أزمات النزوح الأسرع وتيرة في العالم. وفر حتى الآن أكثر من 3.2 مليون شخص من أعمال العنف في منطقة حوض بحيرة تشاد. ويعاني شمال شرق نيجيريا من أعمال عنف جهادية منذ أن شنت جماعة بوكو حرام الإسلامية المتطرفة تمردا مسلحا في عام 2009. وفي 2016 انشقت تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا عن بوكو حرام وأصبح يمثل أكبر تهديد جهادي في نيجيريا. وأسفر الصراع منذ اندلاعه في 2009 عن مقتل أكثر من 36 ألف شخص وتهجير مليونين آخرين.

جنيف - أعربت الأمم المتحدة عن قلقها الثالث من تصاعد أعمال العنف في شمال غرب نيجيريا، حيث تنتشط مجموعات مسلحة، ما يدفع السكان إلى الفرار إلى منطقة مرادي الحدودية في النيجر، حيث يتزايد انعدام الأمن أيضا. وقال المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بورييس تشيشيريكوف "خوفاً من المجموعات المسلحة والمواجهات الأثنية، فر أكثر من 7660 لاجئا من نيجيريا إلى مرادي هذا العام، كما نزح 3500 نيجيري داخل البلاد".

وأوضح تشيشيريكوف أن "معظمهم من النساء والأطفال الذين نزحوا في أعقاب الهجمات الأخيرة في ولاية سوكونو النيجيرية". وتستقبل منطقة مرادي في جنوب النيجر حوالي 100 ألف نازح، بينهم 77 ألف لاجئ نيجيري فروا من الهجمات المتواصلة في ولايات كاتسينا وسوكوتو وزامفارا، الواقعة في شمال غرب نيجيريا. ونقلا عن اللاجئين تقع عمليات قتل مروعة وخطف لواء فدية ونهب قرى. كما حوَصر العديد منهم جراء الاشتباكات بين المزارعين والرعاة كما وسط عمليات للدفاع عن النفس، حيث تم تشكيل مجموعات للدفاع عن النفس في معظم القرى. ويحتاج الفارون الذين غادر معظمهم على عجل دون أن يتمكنوا من حمل أمتعتهم، إلى الماء والغذاء والماوى

واشنطن تراقب طهران بعد تخفيف الضغوطات عنها

وللجمهورية الإسلامية سوايق في تنفيذ اعتداءات على منشآت نفطية في الخليج، فضلا عن تمويلها جماعات إرهابية وميليشيات في اليمن والعراق وسوريا تقف وراء الاضطرابات العنيفة في تلك الدول.

وفي وقت سابق، كشفت تقارير إيرانية إسرائيلية أن إيران اتخذت مؤخرا عدة خطوات قد تسمح لها بأن تختصر بشكل كبير الوقت الذي سيستغرقه تطوير سلاح نووي، إذا قرر النظام الاندفاع إليه، رغم إعلانها عن رغبتها في التفاوض على اتفاق نووي جديد.

وأشارت التقارير إلى أن تحركات إيران الأخيرة، بما في ذلك تكديس اليورانيوم المخصب منخفض الدرجة، وتركيب أجهزة طرد مركزي متطورة، وتوسيع العديد من المنشآت النووية، ومتابعة تخصيب اليورانيوم إلى مستوى 20 في المئة، ومؤخرا الإعلان عن خطط لإنتاج معدن اليورانيوم لوقود المفاعل، تعني أن توجه إيران نحو الأصول النووية أخذ في الازدياد. وعلقت إيران الثلاثاء تطبيقها للبروتوكول الإضافي، وأبقت عمليات التفتيش المرتبطة باتفاق الضمانات المرتبط بمعاهدة حظر الأسلحة النووية. وسيؤدي ذلك إلى إجراءات عدة لم تتضح تفاصيلها كاملة، منها عدم سماح إيران للمفتشين بزيارة منشآت غير نووية ولاسيما عسكرية في حال وجود شبهات بنشاطات نووية غير قانونية. كما أكد المسؤولون الإيرانيون أنه لن يكون بمقدور الوكالة الحصول على تسجيلات الكاميرات في المنشآت.

من جوهر العقوبات وسياسة أقصى الضغوط التي اتخذتها الإدارة السابقة، ما يعكس حذرا أميركيا حيال التزام إيران بجوهر الاتفاق.



والي أديبمو

إيران لن تنعم بالإعفاء من العقوبات إذا لم تتقيد بالتزاماتها

ولا تشمل الخطوة الأميركية إعفاء من العقوبات المفروضة على بيع النفط الإيراني في الأسواق الدولية، وهي العقوبات الأكثر قسوة على الاقتصاد الإيراني المندهور. وكانت إيران استبعدت الأحد الماضي عقد لقاء غير رسمي مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى لبحث سبل إنقاذ اتفاق 2015 النووي المتداعي، مشددة على ضرورة أن ترفع واشنطن عقوباتها الأحادية أولا. وعبرت الولايات المتحدة عن خيبة أملها، لكنها قالت إنها لا تزال مستعدة للمشاركة مجددا في دبلوماسية ذات مغزى، وستشاور مع القوى الكبرى الأخرى للبحث عن سبل للمضي قدما. وتقول إدارة بايدن إنها مستعدة للتحدث مع إيران بشأن عودة كلا البلدين إلى الالتزام بالاتفاق الذي ألغى عقوبات اقتصادية واسعة النطاق على إيران مقابل قيود تستهدف منعها من حيازة أسلحة نووية، وهو أمر تقول إنها لا تريد. ويتوَجَّس المجتمع الدولي من مساع إيرانية لحيازة أسلحة نووية تشكل خطرا حقيقيا على أمن المنطقة واستقرارها.

واشنطن - أكد والي أديبمو، مرشح الرئيس الأميركي جو بايدن لمنصب نائب وزير الخزانة، على التزامه بتطبيق العقوبات الأميركية على إيران تطبيقا صارما، فيما خففت الولايات المتحدة الضغوط على إيران لإحياء الاتفاق النووي دون المس من جوهر العقوبات.

وفي ردود مكتوبة على أسئلة من أعضاء لجنة الشؤون المالية بمجلس الشيوخ الأميركي، قال أديبمو إنه يجب ألا تنعم إيران بالإعفاء من العقوبات إلا إذا اتخذت خطوات مناسبة للتقيد بالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي لعام 2015.



انتهاكات متواصلة لالتزامات النووية